



APRM

الآلية الأفريقية لإستعراض الأقران



تقرير الإستعراض التطري رقم خمسة



جمهورية جنوب أفريقيا

2007 سبتمبر

## 1. لمحة موجزة عن جنوب أفريقيا

1.1 كانت جنوب أفريقيا واحدة من أولى البلاد المنضمة الى الالية الأفريقية لإستعراض الأقران في مارس 2003 في أبوجا بنيجيريا و تم إستعراض الأقران من رؤساء الدول و الحكومة في أكرا بغانا في الأول من يوليو 2007.

1.2 بعد إلغاء الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) و الإفراج عن نيلسون مانديلا من السجن في فبراير 1990 حدثت العديد من الأحداث التي توجت أول إنتخابات ديموقراطية غير عنصرية في جنوب أفريقيا في 1994 مما أدى الى ترك النظام المؤسس على العنصرية من اجل حكم الأغلبية و نظام حكم غير عنصري , غير مميز للجنسين , ديموقراطي ملتزماً تماماً بحقوق و أمن الإنسان . و ليس فقط أن جنوب أفريقيا قد خضعت لإنتقال سياسي عميق و لكنها حققت ما يشبه بالمعجزة في إعادة تنشيط الإقتصاد العنصري المورث و الذي قد تضرر كثيراً بسبب العقوبات و إنخفاض معدلات النمو و عبء الديون الثقيل و عدم الإستقرار الدائم للإقتصاد .

1.3 رافق ديموقراطية البلد و التي بدأت في مقتبل 1990 مزيج من الإستقرار السياسي و الإقتصادي و يرجع هذا الى الشرعية الشعبية من الحكومة و إدارة حكيمة للإقتصاد و بيئة دولية داعمة . من منظور الأمن الإنساني : فإن نجاح الحكومة الغير مسبوق في تلبية الإحتياجات الأساسية للشعب من تعليم و رعاية صحية و مياة جارية و كهرباء و إسكان. لم تنتقل دولة بمثل هذه السرعة بعد كونها دولة منبوذة لأعوام حتى تصبح دولة مشهورة و من عزلة إقتصادية إلى تكامل إقتصادي .

مع المجتمع الدولي: إنتقلت جنوب أفريقيا من الغير مفضلة دولياً الى المفضلة دولياً . الواقع أن المحاولة الناجحة في إستضافة حدث كأس العالم لكرة القدم في 2010 و هي المرة الأولى على أرض أفريقية و هي شهادة تدل على الضوء الإيجابي الذي ينظر العالم من خلاله على جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري . وعلاوة على ذلك، في أكتوبر 2006 انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة جنوب أفريقيا جنبا إلى جنب مع بلجيكا و إندونيسيا و إيطاليا لخدمة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن لمدة سنتين ابتداء من 1 يناير 2007.

1.4 بالرغم من هذا يجب الإعتراف أن جنوب أفريقيا ما زالت بلد عدم التوازن و التفاوت و التثوهات و عدد من المفارقات و لا يزال إرث الفصل العنصري معبراً عن نفسه في عديد من ميادين النشاط الإنساني و الإجتماعي . على سبيل المثال على الرغم من المكاسب المثيرة التي تم تحقيقها من خلال إستقرار الإقتصاد و إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي و الذي تحقق باستمرار منذ 1994 , مازال يعاني الإقتصاد من عدم التوازن بين معدلات الإذخار و الإستثمار و بين الصادرات و الواردات و بذلك أصبح يعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات من

أجل الإستهلاك . بين التنوع الإقتصادي و الإعتماد على الذات من جهة و الثقافة الأحادية من جهة أخرى و بين الثروة و جودة المعيشة للأشخاص في "الإقتصاد الأول" في جنوب أفريقيا و الفقر و إنعدام التمكين الإقتصادي للأشخاص الذين يعيشون في " الإقتصاد الثاني". جلب إرتفاع مستوى البطالة الهيكلية التركيز على عدم وجود توازن بين حقوق الناس الإجتماعية و حقيقة حياتهم اليومية.

**1.5** هناك العديد من المفارقات أيضا, أولاً و قبل كل شئ هو المصير القاسي الذي وضع أول حكومة متعددة الأعراق و التي تم وضعها من أجل إصلاح شرور الفصل العنصري . و وصول فيروس نقص المناعة البشرية الى حالة خطيرة .و منذ ذلك الحين لا تزال شدة الوباء تفرض عبئا على التخفيف من حدة الفقر و تضع فحولة جنوب أفريقيا الناشئة في خطر. في الواقع, هناك اقبال واسع من قبل الجهات المعنية لضرورة التركيز بقوة أكبر تحت قيادة الحكومة من أجل مواجهة التحدي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

**1.6** يتم تحدي الدستور في جنوب أفريقيا و الذي لاقى ترحيباً عالمياً في 1996. لا تزال العلاقات العرقية هشة و حساسة في مناطق ,كما تخشى الأقليات أن الحكومة لا تفعل ما يكفي من اجل تأمين الحقوق الثقافية و التعليمية و اللغوية التي يكفلها الدستور. هدفت لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) من 1996-2003 إلى تحرير البلاد من الألم المتراكم الممتد عبر ثلاثة قرون، وأن تصيغ طرق مبتكرة لإدارة التنوع، لكن الكثير من الناس شعروا بخذل وبخيبة أمل من النتائج , خاصة في تنفيذ النتائج التي توصلت إليها اللجنة. تمثل إدارة التنوعات تحدي في الواقع و يجب أن تمنح الأولوية . هناك عدم إنساق بين التشريع و التنفيذ , و بين الصياغة السياسية و تفعيل هذه السياسات .

## 2. موجز الإستنتاجات في المجالات المواضيعية الأربعة

### الديمقراطية و الحكم السياسي

**2.1** شنت جنوب أفريقيا صراع طويل و دموي من أجل الديمقراطية . إنبتقت من القهر من قبل القوى الإستعمارية و الذي إستمر لمدة 342 عاما و قامت أول إنتخابات ديمقراطية غير عنصرية في 1994 . تميز التحول من نظام حكم البيض كأقلية الى نظام حكم ديمقراطي بالأغلبية بالتركيز القوي على سيادة الشعب. لم تتحقق النقلة بدون أية تنازلات, فقد كان التحول السلمى مظللا دائما بإحتمالية نشوب حرب أهلية و بداية لعملية تحول عميق للدولة .

**2.2** تمكن الجنوب أفريقيون في غضون 13 عاما فقط من القفز عبر الفجوة العميقة للدولة العنصرية القمعية الى ديمقراطية دستورية حديثة . حققت الدولة تقدما لا يمكن إنكاره منذ 1994 في عدد من المجالات الحيوية . و قد تم إنشاء مؤسسات ديمقراطية بشكل جيد على الجبهة السياسية. يستمر تجديد الحكومة من خلال خلق مجالات جديدة للحكومة سواء إقليميا أو محليا مما غير بيئة الحوكمة و تقديم الخدمات. و مع ذلك استمرت خمسة مخلفات من عهد الفصل العنصري مثل النظام السياسي المزدوج و تفشى الفقر و نطاق واسع من البطالة الهيكلية و التوزيع غير العادل للثروة والدخل وارتفاع معدل الجريمة.

2.3 وقد وقعت جنوب أفريقيا و صدقت على معظم المعاهدات الدولية، و تم تدجين معظم المعاهدات في الدستور. ومع ذلك، فقد تم بذل الجهود لضمان أن تكون قوانين ومعايير البلاد منفذة بشكل فعال.

2.4 خلافا لمعظم البلدان الإفريقية , فإن جنوب أفريقيا لديها نظام سياسي ديمقراطي متعدد الأحزاب يقوم على التمثيل النسبي على المستويات الوطنية و الإقليمية و مزيج من التمثيل النسبي و كان ممثلا على المستوى المحلى . بالرغم من ان الأسئلة قد أثيرت فيما يتعلق بفعالية التمثيل النسبي في العملية الانتخابية و لكن تحظى العملية بقبول واسع و هي الوسيلة الوحيدة الناجحة لتأسيس ديمقراطية تعددية تمثيلية في جنوب أفريقيا الجديدة . ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي للتمثيل النسبي كما يمارس في جنوب أفريقيا، يتعلق بالطريقة التي يمكن لأعضاء البرلمان (النواب) الحفاظ على الروابط مع الناخبين.

2.5 تجري الطعون أو التوضيحات بشأن الموضوعات المتعلقة بالدستور و يتم توليها و تحل رسميا في المحكمة الدستورية. اللجنة المستقلة للانتخابات (IEC) :و هي هيئة دستورية مستقلة أنشئت للتأكد من إجراء انتخابات حرة و نزيهة و حتى الآن قد أدت دورها الدستوري المسند إليها بشرف.

2.6 وجدت بعثة المراجعة القطرية أن تنقل الأعضاء من حزب الى آخر يشكل مصدر قلق كبير لكل من الناخبين و أحزاب المعارضة. يتم النظر الى التنقل من حزب الى الأخر على إنه إمكانية تفويض الديمقراطية و الحكم الرشيد في جنوب أفريقيا . و بالرغم من هذا، فإن التمويل الشعبى للأحزاب السياسية هو أقل إثارة للجدل من التنقل من حزب الى الأخر.

2.7 داخليا، نجحت جنوب أفريقيا في حل الصراعات المحتملة منذ نهاية الفصل العنصري في 1994 من خلال روح المصالحة و تسوية الخلافات في نظام الحوكمة و المجتمع المدني. و مع ذلك تشكل عدم المساواة الاقتصادية الإجتماعية الراسخة الى جانب التنافس بين المواطنين من أجل موارد الدولة مصدرا محتملا للصراع الإجتماعى. و يجب أيضا معالجة قضية المقاتلين السابقين الغارقين في الفقر لأن الآثار الإجتماعية والأمنية لهذا الوضع لا يمكن تجاهلها.ولا يزال الوصول إلى حيازة الأراضي واستخدامها قضية قابلة للانفجار في جنوب أفريقيا.

2.8 على المستوى الإقليمي، لعبت جنوب إفريقيا منذ 1994 دورا بارزا في منع الصراعات و عمليات صنع السلام في البلدان الأفريقية مثل بروندي و كوت ديفوار و جمهورية الكونغو الديمقراطية و السودان. عملت أيضا بشكل حازم من أجل مكافحة أنشطة المرتوقة المزعومة من جانب مواطنيها. و تعمل قوات الأمن تحت إشراف سياسى صارم على النحو المنصوص به في الدستور.

2.9 يعترف دستور جنوب أفريقيا بالقيادة التقليدية و يضم أحكاما لمجلس الزعماء التقليديين . و من الممارسات الملحوظة من قبل السلطة التشريعية هي إحضار البرلمان للشعب و هذه مبادرة

بموجبها يتقابل أعضاء البرلمان الوطنى و الإقليمى فى المناطق الريفية على مستوى القاعدة الشعبية لمناقشة إحتياجاتهم و تطلعاتهم و لكن هذا نظام غير رسمى.

2.10 كانت تمثل قلة الإحتكام الى القضاء قضية رئيسية بين أصحاب المصلحة و أشاروا الى المستوى المنذر لخطر الجريمة فى جميع أنحاء جنوب أفريقيا , فى كل من المناطق الحضرية و الريفية و هذا مثال على عدم وجود حماية للإنسان و الحقوق المدنية.

2.11 من أجل ضمان الفاعلية و الكفاءة فى الخدمة المدنية , تشجع جنوب أفريقيا التفاعل بين الشعب و الموظفين العموميين العاملين على خدمة الشعب و مسؤوليين عنه , من خلال مبادرة مثل أيزيمبيزو (Izimbizo مشاركة الشعب و التفاعل) و باتوبيلي (Batho Pele الشعب أولا) و مراكز مجتمعية متعددة الأغراض. و مع ذلك, تواجه الخدمة المدنية نقصا شديدا فى المهارات , و هذا أثر نظام الفصل العنصرى. و تتفاقم هذه الظاهرة بسبب تباين ظروف العمل بين القطاع الخاص و العام مما يقود القطاع الخاص الى إجتذاب أكثر الموظفين مهارة على حساب القطاع العام.

2.12 تواجه جنوب أفريقيا تحديات الفساد و غسيل الأموال. و جدير بالذكر أن جنوب أفريقيا قد سنت تشريعات و أنشأت مؤسسات للحد من الفساد على جميع المستويات و قد أسفرت هذه التدابير عن نتائج ملموسة , و لا يزال الفساد يمثل مشكلة بسبب القيود التى تحد من القدرات.

2.13 فى مجال المساواة بين الجنسين, أخذت جنوب أفريقيا خطوات كبيرة فى تعزيز حقوق المرأة. حاليا, منصب نائب الرئيس تشغله امرأة و تشكل الإناث 45 فى المائة من الوزراء و نواب الوزراء و 33 فى المائة من أعضاء البرلمان بما فى ذلك رئيس المجلس و نائب رئيس المجلس. على المستوى الإقليمى, تشكل الإناث 35 فى المائة من الأعضاء الدائمين فى المجلس الوطنى للمقاطعات (NCOP) و 32 فى المائة من أعضاء المجالس التشريعية المحلية و 44 فى المائة من رؤساء مجلس الدولة و ما يقرب من 40 فى المائة من جميع المجالس الحكومية المحلية و 15 فى المائة من القضاة و 35 فى المائة من أعضاء السلطة القضائية و 53 فى المائة من موظفى القطاع العام هم من الإناث . و مع ذلك فإن تمثيل الإناث فى القطاع الخاص و الشركات المملوكة للدولة (SOE) يكون منخفضا جدا. معدل البطالة بين الإناث و الذى يصل الى (31.7 فى المائة) أعلى من معدل البطالة بين الذكور (22 فى المائة) . و أخيرا, فإن معدل المشاركة فى القوى العاملة بين الإناث هو 49.9 فى المائة مقابل 63.7 فى المائة من الذكور.

2.14 وهناك أيضا قلق إزاء استمرار العنف ضد المرأة, الأمر الذى يتطلب اتخاذ إجراءات فورية. و تختلف تقديرات مدى العنف كما أن هناك عدم إبلاغ على نطاق واسع.

2.15 ليست الانتهاكات ضد المرأة ذات طبيعة جنسية فقط, ولكن أيضا نفسية و اقتصادية. وفقا لتقارير عديدة رسمية و غير رسمية , العنف ضد المرأة هو أصل وباء فيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز. ينتج عن الانهيار فى البنية الاجتماعية الناجمة عن سياسات الفصل العنصرى فى الماضى إلى تفاقم التمييز ضد المرأة.

- 2.16 على الرغم من انه يتم توفير حقوق الأطفال و الشباب فى الدستور , لا يزال هناك إحتياج لعمل أكثر من أجل تعزيز و حماية هذه الحقوق . كما قد إعترف تقرير التقييم الذاتى القطرى CSAR و الجهات المعنية بصراحة بصحة هذا خلال تعاملهم مع بعثات المراجعة القطرية CRM.فهنالك عدد من العيوب و الثغرات فى تنفيذ هذه الحقوق.
- 2.17 فى الواقع, هناك حاجة ملحة للحكومة , و ليس فقط من أجل بعث إشارات فعالة واضحة أن المجتمع لا يقبل العنف ضد الأطفال و لكن أيضا عن طريق دعم هذه الإشارات بالعمل. و يجب إعتداد نهج شامل لتحقيق نهاية العنف ضد الأطفال و ليس العنف الجسدى فقط و لكن أيضا الإساءة النفسية و التمييز و سوء المعاملة و الإهمال.
- 2.18 تواجه جنوب أفريقيا أيضا مشكلة كبيرة مع المستضعفين من اللاجئين و المشردين و الغير مسجلين. تسود الميول المعادية للأجانب نحو هذه المجموعات على الرغم من أن البلاد قد وقعت وصادقت على الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بهذا الشأن .
- 2.19 ومن الواضح أن جنوب أفريقيا حققت مكاسب كبيرة فى مجال الديمقراطية والحكم. و مع ذلك يجب أن تكون هناك تعددية من أجل إستدامة الديمقراطية. و هذا يتطلب إنشاء و تعزيز القواعد التى ستؤدي الى دعم التعددية الحزبية فى النظام السياسى و عملية الحوكمة.
- 2.20 لدى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC مسؤولية محددة لانه الحزب المهيمن و هى أن يتبنى إتجاه و ان يضع الألية السياسية اللازمة التى من شأنها رعاية المواطنين القادرين على تعزيز الديمقراطية و الحوكمة السياسية من خلال عمليات صنع القرار من الأسفل الى الأعلى.
- 2.21 توصى لجنة التحقيق الإفريقى لإستعراض الأقران APR على أن يكتف حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC بالمبادرات الحالية تجاه عمليات صنع القرار من الأسفل الى الأعلى . و أن البلد تحتاج أيضا الى النظر غى مسألة تنقل الأعضاء من حزب الى الأخر و الذى يتم النظر اليه على انه تقويض لنشوء الديمقراطية التعددية.

## حوكمة الإقتصاد و الإدارة

- 2.22 تملك جنوب أفريقيا أكبر و أكثر تطور إقتصادى فى أفريقيا مع وصول الناتج المحلى الإجمالى (GDP) بها الى \$ 239 مليار دولار أمريكى فى 2005 . يصل رصيد البلد الى حوالى 35 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . و يصل إقتصادها الى ثلاث أضعاف إقتصاد المنافس نيجيريا . تؤثر الدولة تأثيرا كبيرا على مجموع تدفق الإنتاج و التجارة و الإستثمار الى القارة الأفريقية . و تمثل جنوب أفريقيا 3 فى المائة فقط من مساحة القارة و لكن يمثل رصيدها حوالى 40 فى المائة من مجموع الناتج الصناعى و أكثر من 45 فى المائة من نصف الطاقة المولدة و 45 فى المائة من إنتاج المعادن فى أفريقيا.
- 2.23 خلفية عن جنوب أفريقيا, لقد شهدت جنوب أفريقيا أكثر من عقدين من الركود الإقتصادى بسبب العقوبات الإقتصادية العالمية. و قد إتسم الإقتصاد بالنمو السلبي عندما تولت الحكومة الجديدة فى 1994 مما أدى الى إنكماش إقتصاد و ثروة الدولة . يرجع الإنخفاض فى متوسط دخل الأفراد فى جنوب أفريقيا منذ 1980 الى تراجع النمو فى نصيب الفرد لأكثر من عقد من

الزمن حيث ان : يصل إجمالي صافى تدفق رأس المال الى حوالى 50 مليار راند فى الفترة من 1985 الى منتصف 1994 . و عجز فى الميزانية يعادل 9.5 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى مما يشمل إرتفاع ما يسمى بديون الأوطان المستقلة التى تم إدارتها من قبل حكومة الفصل العنصرى فى السنة المالية 1993- 94 و قد وصل موقف العجز الى \$25 مليار دولار أمريكي كصافى الوضع المالى الحالى لدى البنك الاحتياطي فى جنوب أفريقيا و وما يعادل من 6 فى المائة من ديون القطاع العام من الناتج المحلى الإجمالى.

2.24 حققت جنوب أفريقيا تقدما ملموسا فى معالجة التحديات فى إدارة و حوكمة الإقتصاد خلال الثلاث عشرة سنة الماضية. و قد إتبعته الحكومة الجديدة سياسات لإستعادة و الحفاظ على الإقتصاد الكلى و الإستقرار بعد عقود من العزلة و الجزاءات الإقتصادية . و قد تم أيضا إحتواء ضغط التضخم فى حين تم تخفيض العجز فى الميزانية من خلال تدابير قوية لإدارة الإيرادات .

2.25 تغيرت حالة الإقتصاد الى حد كبير فى جنوب أفريقيا منذ تولى الحكومة الجديدة السلطة:

- تم خفض التضخم الى 4 فى المائة فى حالة إستخدام الشخص لمؤشر أسعار المستهلك بدون أسعار الفائدة على سندات الرهن العقاري (CPIX) أو أقل من 1 فى المائة إذا كان الشخص يستخدم مؤشر سعر المستهلك (CPI).
- و قد شهدت البلد أطول فترة من النمو المتواصل منذ تم تدوين الناتج المحلى الإجمالى GDP بشكل صحيح فى الأربعينات.
- إرتفع صافى الوضع المالى الحالى للبنك الإحتياطي المركزى الجنوب الأفريقي SARB الى 4.7 مليار دولار أمريكي فى الفائض بنهاية عام 2003 ( حاليا, يتجاوز صافى الإحتياطات 20 مليار دولار أمريكي).
- إنخفضت ديون القطاع العام لأقل من 50 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى.

2.26 تحسُن الجانب الإقتصادى الى جانب ظهور حوكمة ديمقراطية محورها الإنسان قد أدى الى تحسن لا يسبر غوره الى يومنا هذا فى حياة الناس المادية و الظروف الإجتماعية. و قد أدى الإنتشار الواسع فى الخدمات الإجتماعية و المنح الى الحد من الفقر المدقع.

2.27 أصبحت قوة الإنضباط المالى جزءا لا يتجزأ من جهود تحقيق الإستقرار. و سعت الحكومة للحفاظ على النظام الضريبي التنافسي و زيادة الإنفاق الإجتماعى بخطى مدروسة و مستدامة . و إدخال المزيد من الشفافية و المسؤولية الى عملية المزانة على كل مستويات الحكومة.

2.28 و قد ساهمت ظروف الإقتصاد الكلى الى أكثر إيجابية فى التصنيف السيادي فى جنوب أفريقيا فى 2015 حيث تم تصنيف جنوب أفريقيا من قبل ثلاث وكالات دولية كبرى و هى وكالة موديز و ستاندرد و فيتش راتينجس مما رفع معدلات الإئتمان السيادي فى جنوب أفريقيا . و بين الأسباب التى تم ذكرها فى الترقبات: أداء أفضل فى النمو الإقتصادى و بيان مزانة خارجية أقوى و رسوخ إستقرار الإقتصاد الكلى و زيادة الإستثمارات العامة و شفافية البيئة السياسية .



- 2.29 و تفوقت جنوب أفريقيا و صدقت على جميع معايير و رموز الإدارة الإقتصادية على النحو الوارد فى إستبيان الألية الأفريقية لإستعراض الأقران APRM و بالرغم من هذا لا يمكن للجنة التحقيق الإفريقية لأستعراض الأقران APR التأكيد من مدى الإلتزام فى تنفيذ هذه المعايير و الرموز.
- 2.30 يجدر بالثناء على عملية وضع الميزانية فى جنوب أفريقيا حيث تستفيد من مشاركة مجلس الوزراء و أصحاب المصلحة الرئيسيين فى جميع مراحل العملية و التى يتم تجهيزها سنه مقدما. و كانت إحدى النتائج الرئيسية من عملية وضع ميزانية إستشارية عالية هو التنبؤ بإتجاه الميزانية و السياسة من قبل الحكومة و هو أمر جيد للتخطيط الإستثماري.
- 2.31 على الرغم من أن لدى جنوب أفريقيا أحتياطي أجنبى صحى إلا ان ضعف قدرة القطاع العام على إستيعاب إستفحال الإيرادات أدى الى تراكم الأموال الغير منفقة . والجدير بالثناء ان الحكومة قد أنشأت العديد من المؤسسات و المبادرات لمعالجة المعوقات التى تواجه قدرة البلد.
- 2.32 بالرغم من هذا، مازال هناك العديد من التحديات المتبقية. و على الرغم من الأداء الإقتصادى المثير للإعجاب إلا أن جنوب أفريقيا لا تزال تواجه تفاوت حاد فى المدخرات و الإيرادات متمثل فى الطبيعة المزدوجة لإقتصادها. و قد أثبتت التجربة أن الإعتماد الغير مؤهل على قوى السوق و إدارة الإقتصاد الكلى فقط لا يخفف من حدة الفقر و البطالة.
- 2.33 بالرغم من النمو الإقتصادى الإيجابى المستمر فى جنوب أفريقيا و المرتبط بخلق فرص عمل عديدة و على الرغم من تحسن مؤشر الإقتصاد الكلى و النمو الإيجابى المحقق سنويا فى الناتج المحلى الإجمالى GDP منذ 1994 . فقد إنخفض المعدل بإستمرار تحت +6 فى المائة المستهدفة. و لهذا السبب إستمرت البطالة الهيكلية و لا يزال العديد من الداخلين فى سوق العمل ممنوعين من المشاركة فى القوى العاملة . بلغ معدل البطالة الرسمى 26.7 فى المائة فى سبتمبر 2005 و هو تقريبا نفس المستوى الذى كان عليه فى 1994. تشير الأرقام الحديثة ( إحصائيات جنوب أفريقيا 2006) الى إنخفاضا يصل الى الحد الأدنى فى معدل البطالة الى نحو 0.9 فى المائة خلال العام الماضى و هو أمر مشجع . و مع ذلك هناك الكثير مما يتعين القيام به من اجل خفض المستوى بشكل أكبر.
- 2.34 و قد حاولت الحكومة الحد من هذه التفاوتات عبر عريضة التمكين الإقتصادى الأسود (BBEE(B) على نطاق واسع و غيرها من المبادرات الرامية الى تعزيز الإنصاف و لكن هناك حاجة الى القيام بعمل أكبر . فى حين ان هناك مبادرات لتحسين عملية الحصول على الإنتمان و المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم و المصغرة الناجحة (SMMES) و هى المشروعات التى لا تزال تعاني من قيود الإنتمان و غيرها، و نتيجة لذلك لا تزال جنوب أفريقيا تتسم بالإزدواجية الإقتصادية الحادة المتمثلة فى إقتصاد صناعى متطور الى جانب تخلف و عدم رسمية و إنخفاض الإنتاج الإقتصادى.
- 2.35 و إزاء هذه الخلفية، بدأت الحكومة بمبادرة النمو السريع و المشترك فى جنوب أفريقيا (AsgiSA) و التى تسعى الى تسهيل بعض العوائق من أجل توسيع نطاق التنمية الإقتصادية و من المتوقع ان يرتفع معدل النمو الى 6 فى المائة سنويا بحلول عام 2010 و الذى سوف يفيد معظم المواطنين من خلال فرص العمل و الحد من الفقر.



2.36 إتسمت الرقابة البرلمانية على عملية الميزانية بالضعف العام في جنوب أفريقيا مما سبب القلق. و تشير عروض المراجع الحسابية العامة الى أن عددا من الحكومات الوطنية و الإقليمية و المحلية لا تقي بالمواعيد المحددة لتقديم الإيضاحات المطلوبة والبيانات المالية و تقارير الأداء و هذا بسبب القيود المفروضة على القدرات.

2.37 و مع ذلك، هناك توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة ان جنوب أفريقيا قد وضعت إطارا سليما لإدارة المالية العامة و ان هذه الإدارة قد تحسنت منذ 1994 . وقد وضعت الحكومة أيضا العديد من المبادرات لتحسين قدرات الحكومة المحلية، بما في ذلك إنشاء مشروع التوحيد.

2.38 و مع ذلك، فإن النقص الحاد في المهارات خاصة في الخبرة المالية يؤثر على قدرة الحكومة في إدارة برامج الإنفاق و تقديم الخدمات الإجتماعية . لقد طورت الحكومة مبادرات و مؤسسات عديدة لمعالجة القيود المفروضة على القدرات التي تواجه البلاد. بما في ذلك ، المبادرة المشتركة في إكتساب المهارات ذات الأولوية (JIPSA). و بالرغم من هذا تلاحظ اللجنة أن مثل هذه البرامج ليست مرتبطة بالضرورة بفرص العمل مما يؤدي الى الإحباط لدى المستفيدين.

2.39 يتم التخلي عن المتعاقدين المكلفين بتنفيذ البرامج القيادية في منتصف الطريق و ينتج عن هذا ترك المشاركين ناقصين المهارات المطلوبة للعمل أو لدعم الشركات الصغيرة . بالإضافة الى المهارات المنقولة تميل الى أن تكون في إطار ضيق جدا مما يجعل المستفيدين عرضة للتغيرات في المناخ الإقتصادي.

2.40 تختلط الفعالية المتصورة لسياسات الحكومة و فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز على الرغم من إعتراف تقرير التقييم الذاتي القطري CSAR أن فيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز يؤثر على الإقتصاد بشكل سلبي و على نمو الإقتصاد في جنوب أفريقيا بشكل خطير.

2.41 هناك تحديات في مجالات الفساد و غسل الأموال في جنوب أفريقيا بدرجات متفاوتة . و يجب الثناء على تواصل الحكومة في بذل الجهود من أجل الحد من هذه الممارسات الخاطئة. و هذه بعض من التشريعات التي سنت مؤخرا للحد من الفساد : قانون حماية البيانات لعام 2000 و قانون تعزيز الوصول الى قانون المعلومات (PAIA) لسنة 2000 و قانون مركز الإستخبارات المالية 2001 و قانون منع و مكافحة الفساد لسنة 2004 .

2.42 وهناك أيضا بعض التحديات في تعزيز التكامل الإقليمي . وقد أثرت المخاوف بشأن قواعد منشأ البضائع داخل البروتوكول التجاري بالجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي (SADC) و التي لا تزال تحمي المنتجين في جنوب أفريقيا من المنافسين في بلدان التي بها جماعات إنمائية أخرى (SADC) . و لتصحيح الخلل في الميزان التجاري، مددت جنوب أفريقيا التفضيلات الجمركية لبلدان الجماعة الإنمائية منذ يناير كانون الثاني عام 2006، حتى يتسنى لجميع الواردات من بلدان الجماعة الإنمائية ان تكون معافاة من الرسوم الجمركية. وقد أثرت شواغل أخرى فيما يتعلق بفضلات الرقابة على الصرف التي لم يتم رفعها.

2.43 و فى نهاية المطاف, يتطلب تحقيق الهدف الوطنى الواسع فى النمو, تدابير سياسية من اجل معالجة التشوهات المنتشرة فى كل العوامل المتعلقة بالأسواق . يترك جدول الأعمال الغير منته للإصلاحات الهيكلية جنوب أفريقيا فى وضع غير مؤات فى بيئة عالمية تنافسية بشكل متزايد.

2.44 توصى اللجنة انه يجب على جنوب أفريقيا تكثيف عملية حل الإطار المؤسسي الذى إستند عليه الفصل العنصرى حتى يتم خلق بيئة يمكن من خلالها تقليل التفاوت فى الدخل و الفقر المدقع المتفشي. تحتاج السلطات أيضا الى تعزيز الرقابة البرلمانية و خاصة على عملية وضع الميزانية . و يتعين أخذ إجراءات فورية و نهائية لزيادة تنمية القدرات و المهارات فى مجال الإدارة المالية العامة و لا سيما على مستوى المقاطعات و البلديات.

## إدارة الشركات

2.45 كان قطاع الشركات حاسما فى التنمية فى جنوب أفريقيا و خاصة فى ضوء التحولات السياسية التى كانت تجري منذ 1994. تنتج الشركات الخاصة و الشركات المملوكة للدولة الجزء الأكبر من الإنتاج و الصادرات و تدير معظم أسهم رأس المال و تعتبر مركز تخصيص الإستثمار و مسؤولة عن كل المدخرات فى جنوب أفريقيا . و قد حشدت الشركات أكثر من ثلاثة أرباع المدخرات المحلية على مدى السنوات الثلاثة عشر الماضية و التى خصصت و خططت 85 فى المائة من مجموع الإستثمارات و تملك و تدير حاليا ثلاثة أرباع أسهم رأس المال فى البلد.

2.46 لدى جنوب أفريقيا بنية تحتية إقتصادية و مادية عالية الجودة و قطاع تصنيع متنامي و إمكانيات النمو فى السياحة و قطاع الخدمات و لديها أيضا نظام مصرفى متطور يكون من الأفضل فى العالم و قد تم تصنيفه العشرة عالميا.

2.47 قد احرزت البلد تقدما هائلا فى غرس معايير ورموز حوكمة الشركات. و لاسباب عدة قد تبنت مبادئ ادارة الشركات المصممة من قبل منظمة من اجل التعاون الإقتصادى و التنمية OECD و منظمات دول الكومنولث . حدث تطور رئيسي فى إدارة الشركات فى جنوب أفريقيا عن طريق إصدار تقارير الملك الأول و الثانى. لعب تقرير الملك الثانى على الخصوص دورا محوريا فى تعزيز نزاهة الشركات من خلال تأثيره على الإصلاحات التشريعية و التنظيمية و متطلبات الإدراج فى بورصة جوهانسبرج و تنظيم القطاع المصرفى و القطاع العام .

2.48 يتميز الإطار التنظيمي للنشاط الإقتصادى بالكفاءة و يتم دعمه من قبل مجموعة كبيرة مختلفة من معاهد الرقابة التنظيمية و الهيئات المهنية. و مع ذلك , يتفق العديد من أصحاب المصلحة على أن قانون الشركات لعام 1973 قد عفا عليه الزمن و بحاجة الى تعديل. كما تم رفع المخاوف بشأن التأخير فى تسجيل الأعمال التجارية و تسوية النزاعات التجارية.

2.49 تم إجراء تغييرات على التشريعات و اللوائح و قوائم القوانين و معايير المحاسبة لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية. و نتيجة لهذا يصنف اداء جنوب أفريقيا حاليا من بين الأفضل فى مجال إدارة

الشركات فى الأسواق الناشئة. و مع ذلك هناك وجهات نظر متباينة فى مدى كفاءة نظام العمل و أثره على الإنتاج و خلق فرص العمل. و قد صرح القطاع الخاص أن قوانين العمل مقيدة و تقيد خلق فرص العمل , فى حين ترى النقابات العمالية أن هذه القوانين مثالية عند مقارنتها بالإرث التاريخي لجنوب أفريقيا.

2.50 تمتلك الدولة عدد من الشركات، يعمل بعضها بشكل فعال جدا ويقود حملة فى الاستثمار فى باقى بلدان أفريقيا. تشمل استراتيجية الحكومة للشركات المملوكة للدولة التسويق وإعادة الهيكلة والخصخصة الجزئية. إلا واحدة من الشركات المملوكة للدولة SOE و المدرجة علنا و هى شركة تلكوم.

2.51 تشمل العقبات التى تقف أمام نمو قطاع الشركات و التى تم الإستشهاد بها ما يلى: البيئة التنظيمية المعقدة و قوانين العمل الغير المرنة و الروتين و نقص القدرات و المهارات و ارتفاع معدل الوفيات و التى تعزى فى الأساس الى فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز و الجريمة و الفساد.

2.52 لدى جنوب إفريقيا إطار جيد لحماية حقوق الإنسان و العمل و تلتزم معظم الشركات بحقوق الإنسان و قوانين العمل الأخرى , و هذا على الرغم من تمسك بعض أصحاب المصلحة بأن هناك حالات إعتداء فى الصناعات كثيفة العمالة مثل المنسوجات و المزارع . بالإضافة الى شئ آخر مثير للقلق, هو زيادة ممارسة العقود المؤقتة العارضة فى قطاعات مثل تجارة التجزئة و التعدين .

2.53 تُقاد مشاريع المسؤولية الإجتماعية للشركات (CSR) فى المجتمعات المحلية عن طريق تشريعات لتمكين السود إقتصاديا (BEE) و لتنمية المهارات. فضلا عن المشاريع الطوعية فى مجال فيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز. و قد حوّل تقرير القاعدة الثلاثى (TBL) و تقرير الملك الثانى و مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) الطريقة التى يتم بها الكشف عن المعلومات الغير مالية من قبل كل من مؤسسات القطاع الخاص و العام.

2.54 و قدمت الحكومة أيضا إطارا تشريعيًا مناسبًا لحماية البيئة. و تشمل التحديات الراهنة فى البيئة: التضرر السريع وازدحام الطرق وتلوث الهواء و إنسكاب مياة الصرف الصحى الغير معالجة ومع ذلك, هناك بعض اليات المساءلة عن التقارير الغير مالية و إنخفاض القراءة المستدامة للتقارير . كما اثيرت شواغل بشأن مستوى الالتزام بتقرير الملك الثانى من قبل بعض الشركات الجنوب أفريقية العاملة فى باقى بلدان أفريقيا.

2.55 إتخذت جنوب افريقيا خطوات لاصلاح قوانينها لضمان المشاركة الكاملة من الفئات المحرومة تاريخيا فى مجال الاعمال. ومن أبرز هذه الاصلاحات هى مدونات الإستراتيجيات ذات صلة بالتمكين الإقتصادى الأسود BEE-B على نطاق واسع و الموائيق القطاعية ومختلف برامج التمويل الصغير. ويقدر ازدهار الطبقة الوسطى السوداء الناشئة من التمكين الإقتصادى الأسود BEE ولا سيما هؤلاء الذين يكسبون ما لا يقل عن R154 000 فى العام. و ان عدد الطبقة المتوسطة السوداء قد ازداد الى 368 فى المائة بين عامى 1998 و 2004. ورغم ان عدد المستفيدين من برنامج التمكين الإقتصادى الأسود لا يزال صغيرا نسبيا, وأن الجانب الانتاجى للاقتصاد مازال متخلفا عن جانب الطلب, فان تأثير التمكين الإقتصادى الأسود على نمو الاقتصاد إيجابيا. أهم

التحديات التي تواجه جنوب افريقيا هي كيفية تصميم نظام إدارة شركات يعمل على إقتصاد مزدوج و أن ينجح على المدى البعيد و ينجح فى سد الفجوة بين الاقصادات الاول والثانية.

2.56 تعتبر جنوب أفريقيا إقتصادا منفتح مقاوم للفساد الداخلى و مع ذلك, فقد شهدت بعض الفضاءات البارزة التي نسبت الى التعامل الذاتى و الرقابة الضعيفة من قبل مجالس إدارة الشركات و لا يزال نجاح محاكمات الفساد الداخلى منخفضا.

2.57 سنت جنوب افريقيا مؤخرا قانون مهنة مراجعة الحسابات لعام 2005 و الذى يسعى الى تحسين نزاهة التقارير المالية. و قد تعززت مسؤولية القطاع العام عن طريق تقوية تقرير الإبلاغ والمساءلة المالية من خلال قانون الإدارة المالية العامة لعام 1999 و قانون الادارة المالي المحلى لعام 2003, واللائحة المالية.

2.58 يعد الاطار التشريعى من الكفاءة فى حماية حقوق المساهمين فى جنوب افريقيا من نواح عديدة. ومع ذلك, هناك نقص واضح فى نشاط المساهمين و الرصد الكافى للشركات من قبل مدراء الاصول باسم الأقلية المساهمة. و توجد أليات حماية حقوق اصحاب المصلحة الآخرين مثل الوصول الى المعلومات المحمى دستوريا و مشروع قانون حماية المستهلك.

2.59 يتطلب الإطار التشريعى الكشف عن معلومات الموارد التي تمكن المستثمرين من إتخاذ قرارات مستنيرة تحت قانون (البيا PAIA) لتعزيز الوصول الى المعلومات. ينص قانون الشركات لعام 1973 على الكشف عن المعلومات من قبل الإدارة و على الرغم من هذة الجهود الجديرة بالثناء , هناك بعض المخاوف المتعلقة بامثال الوكالات الحكومية لإجراءات الإفصاح تحت قانون تعزيز الوصول الى المعلومات.

2.60 تتماشى معايير المحاسبة و المراجعة فى البلد مع المعايير الدولية من خلال هيئاتها المهنية المتطورة و شركاتها . تلعب جنوب أفريقيا أيضا دورا هاما فى هيئات وضع المعايير الدولية.

2.61 يقلق بعض أصحاب المصلحة من وفرة مؤسسات المراقبة خاصة فى مراقبة الخدمات المالية مما قد يؤدي الى مشكلات فى الإمتثال و التنفيذ بسبب التزامات تقديم التقارير المتعددة و لذلك قد تكون هناك حاجة الى تعزيز بعض التزامات تقديم التقارير.

2.62 و قد تم ذكر ما يلى عن قيود النمو فى جنوب أفريقيا: الوصول الى البنية التحتية فى المناطق الريفية بما فى ذلك من مياه و صرف صحى و روتين حكومى و سياسات تحرير التجارة و نقص المهارات و فيروس نقص المناعة و الإيدز و الجريمة و الفساد و إرتفاع تكاليف مدخلات معينة مثل الإتصالات و التخطيط و التنفيذ.

2.63 لم تجذب جنوب أفريقيا الكثير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) مؤخرا كما كان متوقعا بالرغم من إنها مستثمر خارجي. لذلك سوف يبسر تدفق الإستثمار الأجنبى المباشر الوصول الى معدل نمو إقتصادى بنسبة 6 فى المائة أو أكثر و هذا مطلوب للحد من البطالة و الفقر . و قد جادل

البعض أن المزيد من تحرير الرقابة على الصرف الأجنبي سوف يبعث بإشارة إيجابية للمستثمرين الأجانب عن قوة نمو الإقتصاد فى جنوب أفريقيا .

2.64 توصى لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأقران أنه يجب على حكومة جنوب أفريقيا أن تتشاور مع اصحاب المصلحة من أجل الإستمرار فى عملية إصلاح قطاع حوكمة الشركات حتى يتم تعزيز النمو المتسارع لخلق فرص العمل و الحد من الفقر .

## التنمية الإجتماعية – الإقتصادية

2.65 واجهت الديمقراطية الجديدة فى جنوب افريقيا تحديات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية فى اوائل التسعينات نتيجة عقود من القمع والحرمان الإجتماعى الحاد الذى سيطرت عليه الأقلية البيضاء أى حكومة الفصل العنصرى.

2.66 من أجل تعزيز التنمية الإجتماعية – الإقتصادية : اضطرت الإدارة الجديدة أن تبدأ بالعديد من الإصلاحات الإدارية و إتخاذ تدابير لإعادة توزيع الثروة و سن سياسات مختلفة التى من شأنها فى نهاية المطاف أن تحسن مستوى المعيشة لجميع سكان جنوب أفريقيا .

2.67 صمم المؤتمر الوطنى الإفريقى ANC برنامج التعمير و التنمية (RDP) فى أوائل التسعينات لمعالجة الإحتياجات الإجتماعية – الإقتصادية لمعظم سكان جنوب أفريقيا. و قد عالج برنامج التعمير و التنمية الهياكل المتوارثة من الماضى بما فى ذلك الفقر الشامل و ارتفاع معدل البطالة و تراكمات الخدمات الإجتماعية الضخمة و الركود الإقتصادى و عدم المساواة الإجتماعية – الإقتصادية الحادة.

2.68 و هناك قلق أكثر إلحاحا و هو عدم الإستقرار الإقتصادى الكلى و لذلك فقد تبنت الحكومة إستراتيجية (GEAR) للتنمية و التوظيف و إعادة التوزيع و قد حققت نجاحا ملحوظا من حيث تم خفض العجز المالى و السيطرة على التضخم و لكن بالرغم من النمو الإقتصادى لم يتم تحقيق أهداف نمو فرص العمل و الإستثمار بالإضافة الى إستمرار الفقر و عدم المساواة على نطاق واسع .

2.69 تم تصميم إطار تنمية محلى جديد من خلال مبادرة النمو السريع و المشترك فى جنوب أفريقيا ( AsgiSA ) بعد عشر سنوات من تبنى إستراتيجية (GEAR) للتنمية و التوظيف و إعادة التوزيع لمواجهة صريحة لتحديات الفقر و البطالة الهيكلية و الإختلال فى توزيع الدخل و الثروة . و هذا يؤكد على صلاحية إستراتيجية (GEAR) للتنمية و التوظيف و إعادة التوزيع فى التركيز على قطاعات التنمية التى تم تحديدها و إزالة القيود الملزمة للنمو و التنمية .

2.70 على الرغم من أن نتائج السياسات الاجتماعية - الاقتصادية فى جنوب أفريقيا كانت مختلطة، ليس هناك شك فى أن تحسينات كبيرة قد بذلت فى توفير الخدمات الأساسية.

2.71 وقد إعتمدت و / أو صدقت جنوب أفريقيا على ما يقرب من جميع القوانين المنصوص عليها في إستطلاع الألية الأفريقية لإستعراض الأقران APRM من أجل التنمية الإجتماعية – الإقتصادية.و تبذل البلد جهدا لتنفيذ هذه القوانين بالكامل بالرغم من تحديات القدرات. يتم النظر الى مبدأ إعتداد نهج التنمية القائم على الحقوق كما هو منصوص عليه في الدستور من قبل جنوب أفريقيا كنقطة حاسمة لتحقيق أهدافهم في التنمية الإجتماعية – الإقتصادية .

2.72 ينبغي الثناء على البلد في إعتماها الذاتي ماليا حيث أنها تمول 99.6 فى المائة من نفقاتها فى التنمية و لكن الإعتداد على الذات فى التنمية و التنمية المستدامة يعتمد أيضا على القدرة المؤسسية من حيث (على سبيل المثال فى التنسيق و التوجيه و الرصد و التنفيذ ) و القدرات البشرية من حيث ( إدارة التنمية المطلوبة و المهارات الفنية) و لكن جنوب أفريقيا تفتقر الى هذه المناطق.

2.73 تشمل سياسات جنوب أفريقيا لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية – الإقتصادية , نظام ضمان إجتماعى و بعض المنح للمساعدات الإجتماعية. وفقا للبنك التنمية فى الجنوب الأفريقي (DBSA) , تلقى أكثر من عشرة مليون شخص فقير للمنح الإجتماعية منذ 2006 . فى حين يتم التعامل مع برنامج المساعدة الإجتماعية على انه معيار فعال فى إعادة توزيع المال الا ان هناك مخاوف جدية حول إستدامته فى سياق النمو المتسارع فى أرقام المستفيدين على مدى الخمس أعوام الماضية.

2.74 تعتقد لجنة التحقيق الأفريقية لإستعراض الأقران ان هناك خطرا حقيقيا من ان تصبح نسبة كبيرة من سكان جنوب أفريقيا معتمدة على المنح . و هناك مخاوف أخرى و تشمل عدم وجود إستهداف سليم و إدارة سليمة للمنح و تأثيرها على المدى الطويل.

2.75 و على الرغم من التقدم الهائل, ظلت العديد من الفوارق الإجتماعية و الإقتصادية الموروثة , بالإضافة الى عدم وجود تعريف وطنى مقبول للفقر. و لم تبنى جنوب أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) بوضوح من حيث المواعمة و التنسيق للبرامج فى إطار تخطيطها. و يتضح هذا فى التقرير المرحلى للأهداف الإنمائية للألفية فى 2005 و الذى يعترف بقصور من ناحية إتساق بيانات السلاسل الزمنية ليتم إظهار التقدم المحرز فى تحقيق الأهداف .

2.76 وضعت الحكومة جهدا كبيرا فى تقديم الخدمات الاجتماعية فى مجالات التعليم والصحة بما فى ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والايذز. ولكن فى معظم الحالات, لا تزال هناك تحديات بل وتزداد نموا, مما يجعل من الصعب على البلد معالجة كتلة حرجة من قضايا التنمية الاجتماعية بالمستوى المطلوب من الكفاءة والفعالية.

2.77 على الرغم من قطع جنوب أفريقيا شوطا كبيرا في توسيع الفرص التعليمية للجماعات المحرومة سابقا و خاصة السود في جنوب أفريقيا إلا ان هناك بعض المخاوف , فالدستور يعطى حق التعليم في حين يقضى قانون مدارس جنوب أفريقيا لعام 1996 بالالتحاق الإلزامى لجميع طلبة التعليم الأساسى من 7 الى 15 سنة , و مع ذلك يجب بذل جهدا أكبر في تنفيذ القانون من اجل تحسين التعليم فى البلد. و على الرغم من أن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والناشئ باعتباره سببا رئيسيا من أسباب الوفيات والمرضاة، تشعر بعض الجهات الفاعلة أن هناك موقفا مترددا تجاه الوباء بين السياسيين وصناع السياسات.

2.78 وقد عملت حكومة جنوب أفريقيا بشكل جيد للغاية في تقديم الخدمات الاجتماعية من ماء وكهرباء وسكن . و تجاوزت الأهداف المحددة في بعض الحالات خلال السنوات ال 12 الماضية. وأكد أصحاب المصلحة أن لدى الحكومة سياسات وبرامج مناسبة في المكان المناسب. على وجه الخصوص، تم إستحسان "سياسة المعوزيين" و التي سمحت بالوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية خلال فترة قصيرة. ومع ذلك، يتعين القيام بالكثير لضمان تقديم خدمات فعالة، لا سيما في مجال الصرف الصحي وكهربة الريف. وبالإضافة إلى ذلك , النساء والشباب الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الائتمان على الرغم من برامج تمويل القروض الصغيرة الموجودة حاليا.

2.79 لا تزال إمكانية الحصول على الأراضي تمثل مشكلة رئيسية , حيث ان البطء فى فى البدء بالتعويضات و إعادة توزيع الأراضي حتى الان قد أدى الى الحد من الإسهام فى بناء الاصول أو قدرات الفقراء و خاصة فى المناطق الريفية حيث فاعلية إستخدام الأراضي ممكن ان تسهم فى توفير سبل عيش مستدامة.

2.80 حققت جنوب أفريقيا تقدما كبيرا فى تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة فى مواقع صنع القرار، إلا فى القطاع الخاص، حيث ما زالت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا. ومع ذلك، هناك مستوى عال جدا من العنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة فى المجتمع الجنوب أفريقي.

2.81 كانت هناك جهود متضافرة من أجل تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة فى عملية التنمية الاجتماعية - الإقتصادية . و الأليات التى تم وضعها مناسبة لمعالجة قضية المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة فى هذه العملية.

2.82 هناك قلق بشأن بعض القيود على المشاركة الواسعة فى صنع القرار فى جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الحكومة، و لكن هناك عدد من القطاعات الهامة من المجتمع التى لا تزال غير قادرة أو أقل قدرة على مشاركة الكاملة فى عملية التنمية. وتشمل هذه القطاعات المجتمعات الريفية والنساء والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة.

2.83 تتسم الشراكات التعاونية البناءة بين الحكومة على كل مستوياتها و قطاعات كبيرة من المجتمع المدني و وسائل الإعلام على الأخص بالشك المتبادل فى جنوب أفريقيا. و توصى لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأقران انه يجب على جنوب افريقيا الشروع فى عملية تحول صارم حتى يتم التعجيل بالتنمية الاجتماعية - الإقتصادية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر.



### 3.5 القضايا الشاملة لعدة قطاعات

2.84 تتكرر بعض مناطق النقص و القصور بشكل مترابط و/أو غير مترابط في نظام جنوب أفريقيا و يجب إتباع نهج شامل بسبب تأثيرهم الأوسع على جودة الحوكمة في كل المناطق و تتضمن ما يلي :

- البطالة
- قيود القدرات و سوء تقديم الخدمات
- الفقر و عدم المساواة
- إستصلاح الأراضي
- العنف ضد المرأة
- العنف ضد الأطفال
- فيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز
- الفساد
- الجريمة
- العنصرية و كراهية الأجانب
- إدارة التنوع

### 3.6 أفضل الممارسات

2.85 إعترفت لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأقران ببعض إنجازات الجنوب أفريقيين على المسرح العالمي. على سبيل المثال، هناك ستة جنوب أفريقيين قد تم منحهم جوائز نوبل في مختلف المجالات وهو أعلى رقم في القارة. أول شخص أجرى عملية جراحية لزراعة القلب البشرى هو جنوب أفريقي وأول ممثلة في أفريقيا تحظى بجائزة الاوسكار هي جنوب أفريقية و قد حقق فيلم سينمائي جنوب أفريقي مؤخرا نفس الإنجاز. و قد حققت لجنة الحقيقة والمصالحة TRC نجاحا كبيرا و تجاريتها عدد من البلدان في القارة وفي العالم اجمع.

2.86 والأهم من ذلك ان لجنة التحقيق الإفريقية لإستعراض الأقران قد حددت 18 من أفضل الممارسات جديرة بالإحتذاء بها للتعلم من الأقران و هي المبينة كأدناه.

الديمقراطية و الحكم السياسي

- i. الحكومة التعاونية, هي عملية الطعن المؤسسي التي يتعين الإضطلاع بها كوسيلة عامة تتم بشكل متعاطف و مثمر و انه يجب اللجوء اليها كملأذ أول في حل الصراعات و خاصة في الصراعات ذات الطابع القضائي.
- ii. والحكومة القائمة على المشاركة الشعبية عن طريق (إيمبيزو Imbizo) و التي تتمثل في التفاعل و العمل ووجهها لوجه بين كبار المسؤولين الحكوميين في جميع الميادين (الوطنية والاقليمية والمحلية) والجمهور.
- iii. برنامج " إحصار البرلمان للشعب" و هو برنامج توعية بموجبه يتفاعل البرلمان و المجالس التشريعية المحلية على مستوى شعبي مع أعضاء المجتمع و الإستماع الى هواجسهم و إحتياجاتهم و تطلعاتهم.
- iv. ميثاق (باتو بيلي Batho Pele ) و هو ميثاق المواطن في الأساس و القائم على قول مأثور في لغة سيسوتو و يعني " الشعب أولا" . و يضمن ان الشعب على علم بعمليات الحكومة و المهام المختلفة للوزارات و الإدارات و المسؤولين و ما هو المتوقع منهم .
- v. مراكز تنمية مجتمعية موحدة متعددة الاغراض و مصممة لمنح المعلومات و الخدمات واسعة النطاق للمجتمعات بطريقة متكاملة و متسقة.

### الحكومة الاقتصادية و الإدارة

- vi. عملية إعداد الميزانية و هي عملية إستشارية للغاية و تضمن إمكانية التنبؤ العالي بالميزانية و السياسة و قد حافظت الحكومة على الدوام بإنضباط الميزانية القوي.
- vii. تمكنت خدمة إيرادات جنوب افريقيا (سارس SARS ) مع مرور الوقت من تنفيذ إصلاحات سياسة الضريبة الأساسية التي ادت الى تحسين ثقافة الالتزام الضريبي, مما اسهم في نجاح سارس في تجاوز هدفها في الإيرادات باستمرار. ونتيجة لذلك, شهدت جنوب افريقيا إيرادات ضريبية مبهرة اضافت الى نسبة الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من 26 في المائة.

### حوكمة الشركات

- viii. تحتل بورصة جوهانسبرج JSE المركز ال16 على مستوى العالم في الرسملة السوقية .
- ix. هناك عددا من الشركات التنافسية جدا مملوكة للدولة SOE و لا تتلقى اى نوع من التحويلات المالية من الحكومة. بل على العكس من ذلك, تدفع الضرائب و تقدم الأرباح.
- x. تعتبر بورصة جوهانسبرج JSE و تقرير خط القاعدة الثلاثي مؤشران مسؤولان عن الإستثمار الإجتماعي و مستوحيان من مؤشر المجموعة المستدام داو جونز و مؤشر (اف تي اس اى 4 جود FTSE4Good) في المملكة المتحدة و قد تم اطلاقهما من قبل بورصة جوهانسبرج في عام 2004.
- xi. حساب (مزانسي Mzansi) للأشخاص الغير مالكين لحساب مصرفي. و يمثل هذا الحساب أول مبادرة أساسية لتلبية إحتياجات الأشخاص الغير مالكين لحساب مصرفي و الأشخاص الغير راضيين بخدمة الحساب المصرفي من سكان جنوب أفريقيا. أنشأت خدمة العملاء بمزانسي خدمة اوامر الدفع و القيام بالدفع من طرف ثالث عبر الهواتف المحمولة .

xii. بموجب ميثاق القطاع المالي الناتج عن إستجابة القطاع المالي الى ضرورة تمكين الإقتصاد الأسود BEE, إلتزمت المؤسسات المالية بتعزيز قطاع مالي متحول و نشط و قادر على المنافسة المالية عالميا و الذى يعكس التركيبة السكانية فى جنوب أفريقيا و يساهم فى تأسيس مجتمع متساوي عن طريق توفير الوصول الفعال الى الخدمات المالية للسود و توجيه الإستثمارات الى قطاعات مستهدفة من الإقتصاد.

xiii. تقرير الملك الأول و الثانى و هما تقاريران محليان فى جنوب أفريقيا و قد تم قبولهما من العديد من البلدان فى أفريقيا وعالميا لكونهما شاملين جدا.

xiv. تنظيم مهنة مراجعة الحسابات.

### التنمية الإجتماعية – الإقتصادية

- xv. فيما يتعلق بالإعتماد على الذات فى تمويل برامج التنمية, يصل تمويل جنوب أفريقيا الذاتي الى ما يعادل 99.6 فى المائة من نفقاتها الإنمائية .
- xvi. حققت جنوب أفريقيا تقدما كبيرا فى مجال تزويد الكهرباء لقطاع واسع من السكان الغير حاصلين على الكهرباء من قبل. و تجاوزت الحكومة هدفها المتمثل فى منح 2.5 منزلا بالكهرباء حتى عام 2000. و وصلت لأكثر من أربعة مليون أسر معيشية.
- xvii. يسعى دستور جنوب افريقيا الى حماية الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية. هذا الضمان الدستوري يعنى ان لدى البلد جدول أعمال إجتماعى تقدمي و الذى يجرى تحقيقه من خلال الاحكام القائمة على حقوق الانسان.
- xviii. تم تعيين أول امرأة كنائب رئيس فى جنوب أفريقيا فى 2005 و تشكل النساء 45 فى المائة من الوزراء و نواب الوزراء و 33 فى المائة من أعضاء البرلمان بما فى ذلك رئيس المجلس و نائب رئيس المجلس . على مستوى المحافظات, تشكل النساء 35 فى المائة من الأعضاء الدائمين فى المجلس الوطنى للمقاطعات NCOP و 32 فى المائة من أعضاء المجالس التشريعية المحلية و 44 فى المائة من رؤساء الوزراء و حوالى 40 فى المائة من جميع مستشاريين الحكومة المحلية من النساء و 14 فى المائة من القضاة و 35 فى المائة من أعضاء السلطة القضائية و 53 فى المائة من موظفى القطاع العام. فى وزارة الخارجية, 24 فى المائة من السفراء و المفوضيين الساميين من النساء و حوالى 24 فى المائة من أعضاء مجلس إدارة الشركات المملوكة للدولة SOE من النساء و تشمل أيضا 25 فى المائة من النساء فى الإدارة العليا .

### 3.1 الخلاصة

2.87 إذا تم إستهداف مجموعة شاملة من الإستراتيجيات و السياسات و البرامج و الخطط فى عناصر القوة الأساسية و التحديات التى تم ذكرها فى عملية الإستعراض , سوف يساعد فى ترسيخ الحوكمة و التطوير فى جنوب أفريقيا. تبرز نقاط القوة و الضعف كالأتى .

### نقاط القوة

- أحد الدساتير الأكثر تقدما فى العالم و يضمن الحقوق المدنية والاجتماعية الاقتصادية.
- وجود بيئة سياسية مواتية للنقاش السياسي و الحوار و إختلاف الآراء.
- تم إحراز تقدم كبير فى توقيع و تصديق و تنفيذ المعايير و القوانين الدولية.
- إقتصاد عالم أول و بنية أساسية مادية .
- أكبر إقتصاد و الأكثر تطورا فى افريقيا.
- سلامة وشفافية وقابلية التنبؤ بالسياسات الاقتصادية.
- نظام إدارة مالية عامة قوى.
- وضع جنوب أفريقيا الجيد من الناحية التكنولوجية و قدرتها على المنافسة فى السوق العالمية.
- ترتيب جنوب أفريقيا بين أفضل المؤيدين فى حوكمة الشركات فى الأسواق الناشئة.
- نظام قانوني قوى يضمن الحماية القانونية لحقوق الملكية و حقوق الملكية الفكرية.
- وجود إطار تنظيمي ملازم للنشاط الإقتصادى فى البلد و المدعم من مجموعة عريضة مختلفة من المؤسسات التنظيمية.
- وجود إطار جيد لحماية حقوق الإنسان و حقوق العمل.
- وجود مؤسسات ذات مصداقية مثل المؤسسة العامة للإستثمار و مؤسسة التنمية الصناعية (IDC) و عدد من المؤسسات متعددة الجنسيات المعروفة و جامعات على مستوى عالمي.
- الإكتفاء الذاتى فى تمويل التنمية.
- تمثيل قوى للمرأة فى القطاع العام.

### التحديات الرئيسية

- لا تزال العلاقات العرقية هشة و حساسة. و لا تزال الجماعات العرقية المختلفة فى جنوب أفريقيا تحمل وجهات نظر متباينة فى ما يتعلق بالمسائل السياسية العامة و طبيعة المشكلات التى تواجه البلد.
- تخشى الأقليات أن الحكومة لا تفعل ما يكفى لضمان الحقوق اللغوية و التعليمية و الثقافية التى كفلها الدستور.
- تسبب الإتجاهات الحالية للتمكين الإقتصادى الأسود BEE المخاوف فى حين إحتياج جنوب أفريقيا لمليارات من السود كقدوة و يجب توسيع و تعميق التمكين الإقتصادى الأسود لیتعدى إثراء عدد قليل من الأفراد. بالإضافة الى سرعة تحول السياسيون الى رجال أعمال هى سرعة مقلقة.
- بينما إرتفع الإنفاق على التعليم بشكل كبير و يقف حاليا عند حوالى 6 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى و لكن هذا لا ينعكس فى النتائج. يخفق نظام التعليم فى توفير عدد كاف من خريجين المدارس بالمهارات و الكفاءة المرغوبة من أجل المساهمة البناءة فى الإقتصاد.

- البيئة فى بعض المدارس معطلة للغاية نظرا للمستويات المرتفعة من عدم الإنضباط و الإجرام. اما على مستوى التعليم العالى فمعدلات التسرب غير قابلة للإستمرار و تتراوح بين 26 فى المائة الى 61 فى المائة فى بعض الجامعات فى 2004.
- لا يزال تحويل المثل الديمقراطية الى واقع عملى يمثل مشكلة. لا يملك الشخص العادى فى جنوب أفريقيا إتصال كاف مع الممثلين السياسيين مما يشير الى عيوب التمثيل النسبى المطلق على المستويين الوطنى و الإقليمى.
- ما زال إرث و تشوه الفصل العنصرى منتشر و مكلفا كما يتجلى فى عدم المساواة الإجتماعية و الإقتصادية الراسخة و الفقر المتفشى و إرتفاع مستويات البطالة. التمييز الذى كان موجودا فى توفير فرص التعليم و التدريب فى الماضى أدى الى ان هناك أجيالا من السود فى جنوب أفريقيا قد تم منعهم من الحصول على المهارات التى تمكنهم من السعى الى فرص العمالة المنتجة. لا تزال هناك إختلالات متعددة و تفاوت و تشوهات و تناقضات قائمة.
- يؤدى النقص الكبير فى المهارات الموجودة الى ضعف القدرات التنفيذية لا سيما على مستوى الحكم المحلى.
- جنوب افريقيا ثانى اعلى معدل الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية فى العالم.
- تمثيل النساء تمثيلا ناقصا فى القطاع الخاص.
- مستويات جرائم العنف غير مقبول.
- مستويات العنف القائم على اساس نوع الجنس و العنف ضد الاطفال مرتفع.
- وجود مستويات عالية من نزاعات كراهية الأجانب و خاصة ضد الأجانب من بلدان أفريقية اخرى.
- إمتناع بعض المستفيدين من سياسة التمييز العنصرى فى المشاركة فى إعادة التعمير و التنمية.

2.88 تحتاج جنوب أفريقيا الى تحويل كل من القاعدة الإقتصادية و البنية الإجتماعية للمجتمع عن طريق تعظيم قوتها و إتخاذ التدابير الصحيحة اللازمة من اجل تصحيح أو إزالة نقاط الضعف. و هذا سوف يؤدى الى خلق بيئة تمكن معظم الناس من المشاركة الكاملة فى التنمية و الإستفادة فى المقابل بإنصاف من ثمار التنمية. و هذه هى الطريقة الوحيدة التى تمكن البلد بالفعل من ان تنشأ كأمة قوس قزح. و يجب على كل أصحاب المصلحة برئاسة الحكومة بالعمل معا فى تنفيذ التوصيات و برامج العمل الوطنى التى إنبثقت من هذا الإستعراض.

